

محاضرات في الجغرافية السياسية

الأستاذ المساعد الدكتور

مثنى مشعان المزروعي

الجامعة المستنصرية- كلية التربية

#####

الفصل الثالث: الدولة مفهومها، نظريات نشوئها، انواعها، مقومات قوتها

اولاً: مفهوم الدولة ونظريات نشوئها

تعد الدولة أهم مؤسسة تتولى تسيير المجتمع وإدارة شؤونه عن طريق تنظيم علاقات أفراد المجتمع فيما بينهم، وعلاقتهم مع السلطة، ويظهر ذلك في إقامة عدد من المؤسسات الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية التي تتوكل في تلبية احتياجات الأفراد بما يحفظ وجودهم. ويجب أن لا يغفلنا هذا عن الإقرار باستمرار غموض "ماهية" الدولة، النابع من تعقد الأدوار التي تلعبها الدولة والتناقضات التي ترافق ذلك، لأن العقبة ستقوم حول التساؤلات الفاتلة: هل يقتصر دور الدولة حول عملية التنظيم فقط؟ وهل يمكن أن ينحصر الأمر في "حياة الدولة"؟ وأخيراً كيف يكون وجود الدولة مشروعاً؟

مما لا شك فيه أن فكرة "الدولة" ترتبط بفكرة "السلطة" بشكل عام، بالرغم من شمول الأولى على الثانية، وبالرغم من قدم فكرة الدولة التي كان آخرها ظهور الدولة الحديثة وذلك مع نشوء الدولة القومية بعد معاهدة وستفاليا عام 1948، وفي هذا السياق جرى تعريف الدولة بأنها فكرة مجردة، ولكن لها فوائد ومخاطرها، إلا أن تعريفها قد وقع ضمن إستراتيجيتين؛ الوظيفية والتنظيمية. أما الأولى فإنها تعتبر الدولة مجموعة من المؤسسات الحكومية تقوم بوضع القوانين وتتوكل في عملية الضبط والتوجيه والتنظيم. وهنا يمكن القول بأن الدولة في تعريفها التنظيمي ليست عنصراً جوهرياً ملازماً للمجتمع البشري، وعليه فقد ذكر علماء الأنثروبولوجيا أن هناك بعض المجتمعات التي لم تشهد ظاهرة "الدولة" من أمثال الأنظمة القبلية المجزأة، أو التجمعات الصغيرة المنعزلة؛ التي يتم فيها وضع القواعد واتخاذ القرارات بصورة جماعية، أو من خلال التفاوض الضمني، دون ضرورة لاقتصاص الحكم على مجموعة أشخاص معينين. وغالباً ما يكون الأساس الذي تقوم عليه هذه القواعد تقليدياً أو دينياً.

ومهما ذهب بنا التعريف فإن الدولة الحديثة هي طراز خاص جداً للحكم يتميز بخمس خصائص:

- 1- أن الدولة هي مؤسسة، أو مجموعة مؤسسات منفصلة بشكل بَيّن.
- 2- تتمتع الدولة بالسيادة، وهي صاحبة السلطة لمطلقة في كل ما يخص القانون والقواعد الملزمة المدعومة بالعقوبات التي تحفظها حقيقة الاحتكار الرسمي للقوة.
- 3- تمتد سيادة الدولة لتشمل كل الأفراد.
- 4- تقوم الدولة بالإشراف على العاملين في مؤسساتها وهي موكّلة بتدريبهم.
- 5- الدولة هي صاحبة الولاية في جميع الإيرادات.

وبالرغم من كل ذلك فإن هذه الخصائص هي أفكار مجردة لذلك فهي عصية على التطبيق المتساوي في كل البلدان، وكل ما يمكن الأخذ به أنها ميّزت بين الدولة التقليدية (ما قبل الحداثة) وبين الدولة الحديثة.

أما التعريف الوظيفي للدولة فيمكن أن يأخذ شكلين أولهما مبني على المقاربة القائمة على أن الدولة كائن قبل الدولة (ex ante)، وعليه تعرّف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنفذ أهدافاً وأغراضاً معينة. وهذا يعني أن أية مؤسسة تتداخل أهدافها أو غاياتها مع وظائف الدولة تصبح جزءاً منها. وثانيهما ما هو مبني على ما هو كائن بعد الدولة (ex post)، بحيث تعرّف الدولة، تماهياً مع هذه المقاربة، انطلاقاً مما ينجم عنها من تبعات كالمحافظة على النظام الاجتماعي، على سبيل المثال. وهنا تصبح الدولة رديفاً وصنواً لتلك المؤسسات أو السلوكيات التي من شأنها تحقيق الاستقرار.

أن الدولة هي "جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معيَّنة"، إلا أن الأدبيات الحديثة قد أضافت إلى هذين العنصرين؛ عنصر سيادة السلطة وعنصر الاعتراف الدولي، كما أضافت هذه الأدبيات قولها أن لا اشتراط لمساحة الدولة أو عدد سكانها، إلا أن اشتراط السلطة ذات السيادة والاعتراف الدولي هما الأساسان اللذان يجب توفرهما حتى تستكمل الدولة وجودها الفعلي، وحتى تتمكن من مباشرة حقوقها وإقامة علاقات مع المجتمع الدولي، وفي حدود العناصر الثلاثة الأولى تتساوى الدول إما في العنصرين الباقيين فيقع التمايز بين الدول، من حيث حجمها الفعلي، فتصنف الدول بين ناقصة السيادة أو كاملتها، وبين الاعتراف بفعلها على المستوى الدولي.

وهنا ندرك أن الدولة هي جهة سيادية وحصرية لتمثيل أفراد المجتمع كافة. وهي الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على الأرض وتشرف على توزيع القيم السلطوية فيها، ومع ذلك فهناك من يذهب إلى عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة، وعلى رأسهم L.Duguit الذي ينكر فكرة الشخصية المعنوية من أساسها، انطلاقاً من نظريته الشهيرة في التضامن الاجتماعي، كما رفض فريق آخر وفي مقدمتهم G.Scelle الذي رفض الشخصية الافتراضية للدولة، وقال إنها مجرد جهاز من المرافق يعمل في خدمة الجماعة، ومع ذلك فقد استقر الفقه السياسي على أن الدولة هي منطلق السلطات كافة، وهي التي تدير شؤون مؤسساتها المختلفة، مع إقراره بأنه ليس هناك مفهوم محدد وشامل للدولة صالح لجميع المراحل التاريخية التي مرّت بها، خاصة وأن الأنظمة السياسية قد جهدت لتحجيم المفهوم لخدمة توجهاتها الفكرية. إلا أن تحديد هذا المفهوم في ثلاثة أطر طبقي فسّر الدولة بإخضاع تعريفاً إلى الفكر من الناحية الذاتية، أي خضوع الطبقات الاجتماعية إلى طبقة محددة وذلك لتحقيق مبدأ العدل. وقد عرّف (لينين) الدولة بأنها "هيمنة طبقة على أخرى بقوة القانون". أما الثاني فقد فسّر الدولة في إطار سياسي حقوقي قائم على الفكر والمصلحة يحدده الحقوقي ويضع شروطه السياسي. وذهب الثالث إلى التفسير الأخلاقي. فقد عرّف (دوركيم) الدولة بأنها "النظام المسؤول أساساً عن حماية الحقوق الفردية ويمتد نطاقها ليشمل الحقوق الأخلاقية وتقسيم العمل".

تطور مفهوم الدولة ومهامها مع الزمن نتيجة لتعدد المخاضات السياسية والتحويلات الاجتماعية الكبيرة وتطور مستوى الوعي لدى الأفراد، فأصبحت الدولة "ضرورة وحاجة" وشخصية حقوقية ومعنوية، وبدونها لا يمكن تحقق هوية الفرد خارج حدود الوطن. وعندها تصبح الدولة هي المرجعية القانونية على المستوى العام.

وكما كانت الدولة قوية ومكتسبة للشرعية الوطنية والدولية، كلما اكتسبت شخصية مواطنيها الاحترام والاعتراف بها على المستوى الدولي.

تعددت النظريات التي تعرضت لتفسير نشأة الدولة وسلطتها ويمكن رد هذه النظريات الى اصول واسس عامة، فلسفية ودينية واجتماعية وتاريخية وعلى هذا الاساس يمكن ان نميز ما يأتي:

أ- النظريات الثيوقراطية.

التي ترد نشأة الدولة، ومصدر السلطة فيها الى الله، ونذكر منها نظرية الطبيعة الالهية للحاكم، ونظرية الحق الالهي المباشر او العناية الإلهية.

يذهب اصحاب هذا الاتجاه في نشأة الدولة مذهباً دينياً يقوم على رد كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية الى الله، فالدولة نظام قدسي فرضه الله لتحقيق الغاية من الاجتماع البشري، ومتبني اعمالها الى تقديس السلطة العامة من حيث هي من حقوق الله وحده الذي تاتي منه الى الحكام، وبذلك استخدمت النظريات الثيوقراطية لتوطيد سلطة الملوك والاباطرة لتبرير استبدادهم وعدم فرض اية رقابة على اعمالهم وذلك انهم غير محاسبين الا امام الله، لان طبيعتهم على الطبيعة البشرية، وارتدتهم تعلوا على ارادة المحكومين.

ب- النظريات التعاقدية.

التي ترجع نشأة الدولة، ومصدر السلطة فيها الى الارادة العامة للامة، ونذكر منها نظرية العقد الاجتماعي. تقم النظريات العقدية اصل نشأة الدولة على العقد الاجتماعي، على اساس ان الدولة وسلطتها مصدرهما الشعب، ولهذا لا تكون الدولة وسلطتها الحاكمة مشروعيتين الا اذا كانتا وليدتي الارادة الحرة للجماعة التي تحكمها، ولذلك تنبذ هذه النظريات فكرة القوة كأساس لقيام الدولة، وترى ان اصل الدولة

ومصدر السلطة هما الشعب، وهذه النظرية معروفة في التاريخ منذ نادى بها فلاسفة اليونان، وكان "بيفور" اول من دعا الى هذا الاتجاه، تلاه بعض رجال الدين في اوربان كما استغلتها الكنيسة في القرن السادس عشر لتقيد سلطة الملوك الزمنية.

لقد برزت هذه النظرية في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر ووجدت من يدافع عنها امثال "هوبز" و "لوك" و "روسو" وقد افقت النظريات التي قال بها هؤلاء المفكرون على ارجاع نشأة الدول الى فكرة العقد الاجتماعي، وان الافراد قد انتقلوا من الحياة القديمة التي لا يرغبون العيش فيها الى حياة الجماعة السياسية المنظمة بموجب العقد، وما عدا ذلك اختلف فيما بينهم، نظرا لاختلاف التصورات الخاصة بكل نظرية بشأن الامور التالية وهي:-

1- حالة الفطرة السابقة على العقد.

2- اطراف العقد.

3- النتائج المترتبة على عملية التعاقد.

وسوف نتناول وجهة نظر كل من هوبز وروسو بشأن الاصل التعاقدى للدولة، لكي نتضح كيفية قيام الدولة على اساس العقد الاجتماعي، وذلك في ثلاثة مطالب متتالية، وهي كل من:

نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز

يرى هوبز ان اصل وجود الجماعة المنظمة تكمن في العقد الذي نقل الافراد من حالتهم الفطرية غير المنظمة الى مجتمع منظم، يتكون من فئة حاكمة واخرى محكومة، كما كان له تصور خاص بالنسبة لحالة الافراد الاولى قبل دخولهم في الجماعة المنظمة لاطراف العقد الذي تم انتقاله الافراد الى ذلك المجتمع، وكذلك لمضمون ذلك العقد ثم لأثارة.

لقد صور هوبز حالة الفطرة في أطار العنف والصراع بين الافراد، فأراد الافراد الخروج من هذه الحالة الفوضوية والانتقال الى حياة أفضل تتميز بالأمن والاستقرار، فاتفقوا على ابرام العقد ليعيشوا في سلام.

اما بالنسبة لأطراف العقد، فقد قال هوبز بان هذه الاتفاق او العقد قد تم بين جميع الافراد ما عدا شخصا واحدا، حيث اتفق عليه المتعاقدون على ان يكون هذا الفرد هو صاحب السلطة الامرة ورئيسها. اما عن مضمون ذلك العقد فيرى "هوبز" بان الافراد قد تعاقدوا على ان يعيشوا معا تحت امره شخص واحد، ينزلون له عن كل حقوقهم الطبيعية، ويوكلون اليه امورهم والسهر على مصالحهم وصيانة ارواحهم وهذا النزول تم من جانب واحد، بمعنى ان الحاكم لم يكن طرفا في العقد ولم يلتزم من ناحيته بشيء. ولهذا تكون سلطة الحاكم مطلقة، وذلك لانه غير مسؤول امام الافراد ومن ثم لا بد ان تقابل تصرفاته بالطاعة والخضوع من جانب الافراد، والا عدوا خارجين عن الاتفاق وكافرين بمبادئه. واضح من هذا ان "هوبز" يؤيد الحكم المطلق للحاكم، حيث جعله غير مقيد بالعقد، وكذل غير مقيد باي قانون، اذا جعله هو الذي يضع القانون ويغيه حسب هواه، اي ان القانون اصبح اساسه ارادة الحاكم. لقد كان العقد من كل هذا تبرير سلطة الحاكم المطلق في بريطانيا في ذلك الوقت، حيث كان هذا الفقيه يعيش بين احضان العائلة الحاكمة.

نظرية العقد الاجتماعي عند (روسو)

يتفق روسو مع هوبز واخرين بان انتقال الافراد من حياة الفطرة الى حياة الجماعة قد تم بمقتضى عقد اجتماعي، فبالنسبة لحالة الافراد في حياة الفطرة الاولى راي روسو ان الانسان يتمتع بحرية كاملة واستقلال تام، وانه كان سعيداً في حياته، وان الذي اضطر الافراد الى التخلي عن حالتهم الاولى هو تعدد المصالح الفردية، وتعارضها مع ازدياد وحدة المنافسة بين الافراد، ففسدت المساواة الطبيعية التي كانوا ينعمون بها في حالة الفطرة الاولى، وشقت حياتهم نتيجة قيام التنافر بينهم، ولهذا تعاقد الافراد على انشاء مجتمع سياسي جديد يخضع لسلطة عليا، وبذلك وجدت الدولة مستندة الى العقد الاجتماعي الذي ابرمه الافراد.

ولكي يكون الاتفاق او العقد الاجتماعي الذي ينقل الافراد الى حياة الجماعة صحيحا ومشروعا، لا بد ان يصدر على اجماع الارادات الحرة والواعية للافراد المكونين لهذه الجماعة.

اما بالنسبة لاطراف العقد الاجتماعي، فيرى روسو ان الافراد انما يبرمون العقد مع انفسهم على اساس ان لهم صفتين الاولى كونهم افراد مستقلين ومنعزلين كل منهم عن الاخر، والثانية كونهم اعضاء متحدين يظهر من مجموعهم الشخص الجماعي المستقل الذي يمثل مجموع الافراد، ولهذا فان الحاكم ليس طرفا في العقد، وانما هو وكيل عن الارادة العامة، يحكم وفقاً لارادتها، وليس وفقاً لارادته هو، لذلك فان للارادة العامة حق عزله متى ارادت.

اما بالنسبة لمضمون العقد فقد ذهب روسو الى ان الافراد قد تنازلوا بمقتضى هذا العقد عن جميع حقوقهم دون تحفظ لصالح المجموع، الا ان هذا التنازل تقابله استعادة الافراد حقوق وحرريات جديدة تتفق والمجتمع الجديد، تقررها الارادة العامة يفترض وجود هذه الحقوق والحرريات لانها ما وجدت الا لحمايتها، وبذلك يسود العدل، ويتمتع كل فرد بحقوق وحرريات متساوية، ويقف كل منهم على قدم المساواة مع الاخر. اما عن اثار هذا العقد فيرى روسو انه لما كان اصل الدولة والسلطة ارادة الجماعة اي الاتفاق الجماعي الذي تم بين جميع الافراد، ولما كانت السلطة مردها الارادة العامة، ويعبر عن ارادتها، ولذلك ليس هذا الحاكم ليس هذا الحاكم الا وكيلاً عن الارادة العامة، ومن ثم يكون للافراد حق عزله، اذا ما استبد بالسلطة او مس حقاً من حقوق الافراد.

لقد وجهت الى النظرية العقد الاجتماعي انتقادات عديدة منها:

1- ان فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية، وغير صحيحة من الناحية التاريخية، فلم يقدم لنا التاريخ امثلة لدول نشأت عن طريق العقد.

2- ان هذه النظرية تقوم على افتراض خاطيء، الا وهو ان الفرد كان يحيا حياة عزلة قبل قيام الدولة، وهذا غير صحيح، لان المجتمع حقيقة قائم قبل قيام الدولة بفترة طويلة جدا.

وبالرغم من كل هذا فقد لعبت نظرية العقد الاجتماعي دوراً هاماً في نشأة المذهب الفردي، واليه يرجع نظام الاستفتاء الشعبي، ولهذا كان لها الفضل الكبير في ترويج المبادئ الديمقراطية، وتقرير حقوق الافراد وحرياتهم.

لقد سجلت هذه المبادئ النظرية في دساتير عصر الثورات، فأصبحت نصوصاً وضعية، عدا انها اثرت في التكوين الفكري لرجال الثورة الفرنسية والامريكية.

ت- النظريات الاجتماعية.

يصف بعض الفقهاء النظريات الاجتماعية بالعلمية، على اساس انها تخضع للتحقيق العلمي، كما انها تتخذ المجتمع موضوعاً لها، وذلك على عكس النظريات التعاقدية التي بنيت على اساس افتراض خيالي لا يقبل الخضوع للتحقيق العلمي.

ومهما كان الوصف الذي توصف به هذه النظريات، فأنها ترجع في حقيقتها الى عوامل اجتماعية وتاريخية، وتتضمن النظريات الاجتماعية كلا من:-

1- نظرية التطور الاسري

تقوم هذه النظرية على اسناد اصل الدولة الى الاسرة، ذلك لان سلطة الحاكم في الدولة ترجع الى سلطة رب الاسرة، فالدولة في اصلها كانت اسرة متطورة، ثم تطورت فكونت عشيرة، ثم تطورات هذه الاخيرة الى قبيلة، ثم تطورت القبيلة بدورها فكانت المدينة، ثم الدولة في النهاية.

لكن هذه النظرية قد وجه اليها الكثير من الانتقادات، اهها تفترض ان الاسرة هي الخلية الاولى في المجتمع، وهذا الفرض غير صحيح، لان الجماعة البشرية وجدت قبل ان توجد الاسرة بالمعنى المعروف، وذلك لان غريزة الاجتماع والتكاتف ضد مخاطر الطبيعة هي التي جمعت الافراد في بداية التاريخ البشري. اذا نظرنا الى الدول التي ولدت في العصر الحديث نجد انها لم تقم على هذه القاعدة، بل جاءت نتيجة تفاعل عوامل مختلفة فدولة الولايات المتحدة الامريكية مثلاً قامت نتيجة تفاعل عوامل مختلفة، ولم تكن وليدة تطور اسرة معين، ولهذا فان نظرية التطور العائلي لا تصلح لتفسير اصل الدولة الحديثة واساس السلطة السياسية الحديثة.

2- نظرية القوة

تقضي هذه النظرية بان اصل الدولة نشأت عن طريق القوة والضعف فانها في مراحلها الاولى عبارة عن نظام اجتماعي معين فرضه شخص او فريق على الجماعة، مستخدمين القوة والاكراه التي اوصلت الى هذه الغاية.

وبذلك فالدولة مجرد واقعة او حادث محدد، هو الصراع بين الجماعة المختلفة، ولا مكان فيها للتكيف القانوني، والواقع انه اذا كان التاريخ يمدنا بامثلة كثيرة، وخاصة بالنسبة للدول انتصار مبدأ الغلبة والقوة فيما يتعلق باصل نشأة الدولة، فانه لا يمكن النظرية، لانه ليس من سلطة تستطيع ان تحقق لنفسها الاستقرار والدوام للقوة وحدها، بل يلزم ان تكسب رضاء الافراد وقبولهم لها، والا كان تخصيص جندي لكل مواطن ووراء كل جندي يجب وضع جندي اخر وهكذا، وبالرغم من كل هذا فان السلطة السياسية تبقى في حاجة الى قوة، تعد القوة بالنسبة لها ضرورة لبقائها، ولكن لا يمكن ان تستند هذه القوة وحدها بل يمكن القول ان السلطة حينما تلجأ الى القوة لتفرض افراد الجماعة، انما تبرهن على انها غير مشروعة من اساسها، وانها في طريقها والانهيار، وعلى هذا فان هذه النظرية، وان صلحت لتفسير نشأة بعض الدول، فانها لا تصلح لتفسير نشأة كل الدول.

3- نظرية التطور التاريخي

يتلخص مضمون النظرية بان الدولة قد نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي ادى الى تجمع الافراد المتعاشين معا، وتطورت الاحوال بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها، وقبضت على ناصية الامور فيها، مما ادى في النهاية الى نشأة الدولة، ولهذا فلا يمكن تحديد مولدها بتاريخ معين، كما انه لا يمكن ان يرد نشأتها لعامل معين بالذات دون غيره، كالعامل الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي او الديني او القوة، بل ان نشأة الدولة ترد الى عوامل كثيرة تفاعلت فيما بينها حتى قامت الدولة في النهاية.

وتعد النظرية الماركسية من ابرز الاتجاهات التاريخية الحديثة في تفسير نشأة الدولة واساسها، حيث ان تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ صراع الطبقات، وان الدولة لم تنشأ منذ الازل، فقد وجدت مجتمعات كثيرة كانت في غنى عنها، ولكن التطور الاقتصادي - الاجتماعي حين بلغ درجة معينة فرض انقسام المجتمع الى طبقات، فاصبحت الدولة بحكم هذا الانقسام امرا ضروريا.

فالدولة تاريخيا ليست الا ظاهرة طبقية لم تنشأ الا تحت الحاح الحاجة الى لجم صراع الطبقات، وقد كان للعميد "ديكي" وجهة نظر تكاد تتفق ونظرية التطور التاريخي، اذ انه يرى ان الدولة ليست الا ظاهرة اجتماعية تخضع لفكرة الاختلاف السياسي، ولهذا فالدولة عبارة عن ظاهرة تاريخية، نتجت عن قيام طائفة من الناس بفرض ارادتها على بقية افراد المجتمع بواسطة القهر المادي.

نتيجة لكل هذا، نرى انه لا يصح الوقوف عند احدى هذه النظريات لتبرير اصل نشأة الدولة، فالدولة ليست في الواقع سوى ظاهرة اجتماعية، وقد اخذت صورتها الحاضرة نتيجة لتطور تاريخي طويل تحت تأثير عدة مؤثرات متباينة، سواء اكانت دينية او اقتصادية او اجتماعية او سياسية.

ولهذا يصعب وضع نظرية عامة محددة لبيان اصل نشأة الدولة بصفة عامة.

ثانيا: انواع الدول

من حيث التكوين المادي تنقسم الدول الى دول بسيطة ودول مركبة وفقا لما ورد في القانون الدولي العام وكما يلي:

1- الدول البسيطة:

الدول البسيطة: هي التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة والغالبية العظمى من دول العالم دول بسيطة، ولا يؤثر اتساع رقعة الدولة في اعتبارها دولة بسيطة، كما لو كانت تتكون من عدة أقاليم أو مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي أو نظام الإدارة المحلية، كما لا تؤثر تملك المستعمرات في اعتبارها

دولة بسيطة ما دامت هناك هيئة واحدة تنفرد بإدارة شؤون الدولة ومستعمراتها كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وبلجيكا فالفيصل في اعتبار الدولة من مجموع الدول البسيطة هو وجود حكومة واحدة تنفرد بالسيادة على إقليم الدولة في كل من المجالين الداخلي والدولي .

2- الدول المركبة:

هي التي تتكون باتحاد أكثر من دولة أو ولاية مستقلة بشؤونها وارتباطها معاً برابطة الخضوع لسلطة حكومة مشتركة أو تحت رئيس أعلى واحد .

وتختلف حقوق وواجبات الدول أعضاء الرابطة الاتحادية من حيث مدى تأثيرها على الشخصية القانونية الدولية لأعضاء الاتحاد حيث تبقى الشخصية القانونية للدول المكونة للاتحاد أحياناً ، في حين تذوب شخصيتها بشخصية الاتحاد أحياناً أخرى .

وعلى ذلك تنقسم الاتحادات الدولية من حيث الآثار التي ترتبها على الشخصية القانونية الدولية إلى قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: الاتحادات الدولية التي لا تأثير لها على الشخصية القانونية الدولية للدول المكونة لها:

1- الاتحاد الشخصي:

يقوم بين دولتين أو أكثر تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهم بذاتيها وشخصيتها الدولية واستقلالها الداخلي والخارجي، مع اشتراكها جميعها في شخص رئيس الدولة أو وحدة الأسرة المالكة ، ويتحقق الاتحاد الشخصي نتيجة أيلولة العرش في دولتين مستقلتين لملك واحد أو بالتراضي بينهما على إنشاء مثل تلك الرابطة، وينتهي بزوال هذا التراضي أو بانتهاء رابطة الوراثة، ورابطة الاتحاد الشخصي تتمثل في شخص رئيس الدولة ولذلك فهي بطبيعتها رابطة وقتية عارضة وتعد أوهى الروابط وأقلها دواماً، وهذا النوع من الاتحادات لا يمكن تصور وجوده إلا بين دول ملكية تأخذ بنظام وراثه العرش، فإذا اختلف النظام بأن غيرت إحدى الدول من شكل الحكم فيها انفصلت رابطة الاتحاد القائمة بينها ، ومن أمثلة هذا الاتحاد ، اتحاد بولونيا ولتوانيا سنة 1386.

2- الاتحاد التعاهدي "الكونفدرالي":

يقوم بين دولتين أو أكثر بانضمامهم بعضاً إلى بعض بمقتضى معاهدة دولية واتفاقها على إقامة هيئة مشتركة تضم ممثلين لهذه الدول وتختص برسم السياسة العامة المشتركة لدول الاتحاد ، واتخاذ قرارات بشأنها تبلغ كحكومات لتنفيذها بمعرفتها وتحفظ كل دولة من دول الاتحاد بكامل سيادتها الداخلية والخارجية مع تنازلها للهيئة العامة المشتركة عن قدر من حريتها في التصرف ، وتقوم هذه الهيئة بتحقيق الأهداف المنفق عليها في المعاهدة المنشئة للاتحاد ، وهي عادة تتلخص في المحافظة على استقلال الدول الأعضاء والتنسيق بينها في المجالات السياسية والاقتصادية ، وخلق نوع من التقارب والتوحيد بين دول الاتحاد في المسائل الثقافية والتعليمية وغيرها ، ولا تعد الهيئة العامة المشتركة حكومة عليا يعلو سلطانها على دول الاتحاد وليس لها سلطان على رعايا دول الاتحاد ولا تعد شخصاً دولياً ، فهي لا تعد أن تكون مؤتمراً تتقرر فيه السياسة العامة للدول الأعضاء في المسائل التي تدخل في اختصاصها كما حددتها الاتفاقية المنشئة للتعاهد ، وتصدر قرارات الهيئة العامة للتعاهد بالإجماع ، ولا تلتزم الدولة إلا بالقرار الذي وافقت عليه ، ومن أمثلة هذا الاتحاد التعاهد الجرمانى الذي أقامته معاهدة فيينا عام 1815 واستمر حتى عام 1866.

القسم الثاني: الاتحادات الدولية التي تذوب فيها الشخصية القانونية الدولية للدول الأعضاء في شخص الهيئة الاتحادية:

1- الاتحاد الفعلي:

يقوم بين دولتين أو أكثر تحت حكم رئيس واحد ولهيئة مشتركة على شؤونها الداخلية ، واحتفاظها بدستورها الداخلي وتشريعها الخاص وإدارتها المستقلة ، وفي هذا النوع من الاتحادات تذوب الشخصية الدولية لكل من دول الاتحاد في شخص الهيئة الاتحادية وعلى ذلك يتفق الاتحاد الفعلي مع الشخصي في احتفاظ الدول الأعضاء باستقلالها في إدارة شؤونها الداخلية ، ويختلف عنه في أن الدول الأعضاء تفقد استقلالها الخارجي تندمج شخصيتها الدولية في شخصية الهيئة الاتحادية مع التزام كل أعضاء الاتحاد بما تقوم به هذه الهيئة من تصرفات في المجال الدولي ، ومن أمثله اتحاد سويسرا والنرويج الذي دام حتى عام 1905 ، واتحاد النمسا والمجر منذ عام 1767 حتى عام 1919.

2- الدول الاتحادية "الاتحاد الفيدرالي":

ينشأ هذا النوع من الاتحادات بين دولتين أو أكثر بمقتضى وثيقة ذات طبيعة دستورية على خلق اتحاد دائم بين الدول الأعضاء تنزل فيها كل دولة عن كل سيادتها الخارجية وعن بعض سيادتها الداخلية إلى الهيئة المركزية التي ينشئها الاتحاد ، وتكون هذه الهيئة حكومة بالمعنى الصحيح لها اختصاصات مباشرة على الدول الأعضاء ورعاياها، ويرأسها رئيس الدولة الاتحادية ويكون للاتحاد شخصية دولية تذوب فيها شخصيات الدول الأعضاء، حيث تظهر دول الاتحاد جميعاً بمظهر الشخص القانوني الدولي الواحد على المستوى الدولي، مع احتفاظ كل منها بدستورها ونظامها التشريعي والقضائي الخاص ، وللدولة الاتحادية دستور عام مشترك ينظم علاقات الدول الأعضاء فيما بينها وعلاقتها بالحكومة ويحدد اختصاصات كل منها ومن أمثله:

أ- الولايات المتحدة الأميركية: الذي لا يزال قائماً إلى الوقت الحالي منذ عام 1787 عقب مؤتمر فيلادلفيا، وتتكون الهيئة المركزية للتعاهد من سلطات ثلاث هي: السلطة التشريعية ، و السلطة التنفيذية حيث يتولاها رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد والثالثة: هي السلطة القضائية متمثلة في المحكمة الاتحادية العليا وتتولى إلى جانب اختصاصها العام الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الولايات ذاتها أو بينها وبين الهيئة المركزية للاتحاد .

ب- الجمهورية العربية المتحدة: وهي نشأت عقب اتحاد سورياومصر عام 1958 واستمر هذا الاتحاد حتى عام 1961.

اضافة لذلك فلقد حدد القانون الدولي العام ومن حيث الظروف السياسية الدول تامة السيادة والدول ناقصة السيادة وكما يلي:

- الدول تامة السيادة:

هي التي تملك حق مباشرة كافة مظاهر السيادة الداخلية والخارجية دون أي تدخل أو رقابة من دولة أخرى أو هيئة دولية، وهذا هو الوضع الفعلي لأغلب الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

- الدول ناقصة السيادة:

هي الدول التي ليس لها كامل الحرية في ممارسة سيادتها وإنما تباشرها عنها دولة أو دول أخرى أو هيئة دولية، وينتج هذا الوضع عن ارتباط هذه الدولة بدولة أخرى أو خضوعها لها، ويوجد فارق بين الدول ناقصة السيادة وبين الأقاليم المكونة لاتحاد فعلي أو لدولة تعاهدية.

فالدولة ناقصة السيادة هي المفروض أصلاً أنها تتمتع بالشخصية الدولية والسيادة في المجالين الداخلي والدولي ، ولكن طرأت على هذه الدولة بعض الظروف التي قيدت من حريتها في ممارسة بعض مظاهر هذه السيادة أو حرمتها من ممارستها كلية مثلها كمثل القاصر أو عديم الأهلية في الأنظمة القانونية الداخلية

، وغالباً ما يكون السبب في ذلك هو ارتباطها بدولة أخرى أو خضوعها لها ، وبالتالي يدخل نظام الدول ناقصة السيادة في إطار الأنظمة الاستعمارية التي كان يعترف بها وينظمها القانون الدولي التقليدي.

أما الدول الأعضاء في اتحاد فعلي أو دولة تعاهدية فهي دول كانت أصلاً كاملة السيادة ومستقلة ثم فقدت بدخولها في هذا الاتحاد صفة الدولة حيث أصبحت جزءاً من الشخص الدولي الجديد أو الاتحاد .

وتشمل الدول ناقصة السيادة ثلاث فئات هي:

1- الدول التابعة:

هي التي ترتبط بدولة أخرى برابطة خضوع وولاء ، وتنتج هذه الرابطة بعد الاستقلال من الاستعمار ، حيث تبقى مرتبطة بالدولة التي كانت تستعمرها بهذه الرابطة حيث تخولها حق تصريف شؤونها الخارجية نيابة عنها، وتختلف حالات التبعية باختلاف درجاتها ولكن تجمعها مبادئ مشتركة أهمها: الحرمان المطلق أو النسبي من التمتع بحق ممارسة سيادتها في الخارج وكذلك سريان المعاهدات التي تبرمها الدولة المتبوعة بحق الدولة التابعة في ما يتعلق بالشؤون الداخلية ولكن ضمن الحدود المتفق عليها ، ويترتب على ذلك أن الدول التابعة لا تشغل مركزها في المحيط الدولي إلا عن طريق الدولة المتبوعة التي تتولى تمثيلها وتصريف كل الشؤون الخارجية الخاصة بها ، وعلاقة التبعية علاقة غير طبيعية لا يمكن أن تدم ، وغالباً ما تنتهي إما بحصول الدولة التابعة على استقلالها أو انفصال التبعية التي تربطها المتبوعة.

2- الدولة المحمية:

هي الدولة التي تضع نفسها اتفاقاً أو رغماً عنها في كنف أو حماية دولة أخرى أقوى منها تتولى مسؤولية حمايتها من أي اعتداء خارجي قد تتعرض له ، ويختلف مركز الدولة الحامية من حالة إلى أخرى وذلك نظراً لتباين شروط الحماية التي يتضمنها الاتفاق المبرم بين الدولة المحمية والدولة الحامية ، ولكن هناك مبدأ مشترك يجمعها وهو أن هذه الرابطة تفترض بصفة عامة حرمان الدولة المحمية من ممارسة سيادتها في الخارج ، مع احتفاظها بحرية تصريف كل أو بعض شؤونها الداخلية ، والحماية نوعان: حماية اختيارية، أو حماية استعمارية.

- الحماية الاختيارية:

تنشأ هذه الحماية باتفاق دولتين مستقلتين تتمتع كل منهما بالشخصية القانونية الدولية تضع فيه الدولة الضعيفة نفسها تحت حماية الدولة القوية للذود عنها من أي عدوان خارجي وتقوم برعاية مصالحها الدولية، ويجب الرجوع إلى الاتفاق الدولي بين الدولتين لمعرفة نوع العلاقة التي تقوم بينهما، ولتحديد الرابطة التي تربطهم ، على أن الحماية الاختيارية تتميز بصفة عامة بالخصائص التالية:

أ- تستند رابطة الحماية إلى معاهدة تبرم بين الدولة الحامية والدولة المحمية.

ب- تحتفظ الدولة المحمية بشخصيتها القانونية المستقلة عن شخصية الدولة الحامية.

ج- تتولى الدولة الحامية الشؤون الداخلية وقد تشرف عليها الدولة المحمية أو تشاركها فيها حسبما يقضي اتفاق الجماعة.

د- تتولى الدولة المحمية تصريف شؤونها الداخلية وقد تشرف عليها الدولة الحامية في بعض الشؤون ذات الأهمية الخاصة كشؤون الجيش والمالية.

ويجب أعلام الدول الغير بمعاهدة على علاقات الدولة المحمية مع غيرها من الدول، وعلاوة على ذلك فإنه لا يمكن للدولة الحامية القيام بدورها الذي تخوله لها اتفاقية الحماية إلا في مواجهة الدولة التي اعترفت لها صراحة أو ضمناً بهذا الوضع.

والعلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية تعد نظرياً في حكم العلاقات الدولية وإن كانت غالباً ما تنقلب إلى علاقة تبعية نتيجة المركز الممتاز الذي تحصل عليها الدولة الحامية تجاه الدولة المحمية، وقد تؤدي الحماية إلى احتلال الدولة الحامية لأراضي الدولة المحمية، وممارستها لكافة مظاهر السيادة الخارجية نيابة عنها.

- الحماية الاستعمارية أو القهرية أو المفروضة:

وهي تتم بعمل انفرادي من جانب الدولة الحامية يكون الغرض منه ضم أو استعمار الدولة التي فرضت عليها الحماية، وغالباً ما تلجأ الدولة الاستعمارية الى هذا الأسلوب لتفادي مقاومة أبناء الإقليم إذا أعلنت أنه ضم أو استعمار وتنفادي معارضة الدول الأجنبية.

وغالباً ما تبرم معاهدة أو اتفاقية مع الدولة المحمية لإضفاء الطابع الشرعي على وضعها وللحصول على رضا الدول الأخرى لأن الحماية الاستعمارية لا يترتب أثرها إلا في مواجهة الدول التي قبلت بها صراحة أو ضمناً.

ويوجد فارق بين الحماية الاستعمارية والاستعمار المباشر، فالاستعمار يضم إقليم الدولة وبالتالي تفقد شخصيتها القانونية الدولية، بينما الحماية الاستعمارية لا تفقد الدولة كيانها أو شخصيتها القانونية الدولية.

3- الدول المشمولة بالوصاية:

الأقاليم المشمولة بالوصايا وهي أقاليم ناقصة السيادة، تقرر وضعها تحت إشراف دولي والوصاية نظام أنشأه ميثاق الأمم المتحدة لإدارة الأقاليم التي كانت خاضعة للانتداب الدولي في عهد عصبة الأمم يكون الهدف منها حسب المادة (76) من الميثاق مساعدة هذه الدول على تحقيق تقدمها في كافة المجالات وتحقيق رفاهية رعاياها. وتحقيق السلم والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان وقد تكون السلطة القائمة بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية دولة أو أكثر أو هيئة الأمم المتحدة ذاتها ، ولا يشترط في الدولة التي تتولى الإدارة أن تكون عضواً في الأمم المتحدة ويشمل اتفاق الوصاية الشروط التي يتم بمقتضاها إدارة الإقليم المشمول بالوصاية وتحديد السلطة التي تباشر إدارة ذلك الإقليم ، ولا يؤدي نظام الوصاية إلى ضم الأقاليم الخاضعة له إلى الدولة في الأمم المتحدة لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على المساواة بين أعضاء الهيئة الدولية .

أما شروط فهي الوصاية تختلف بطبيعة الحال من إقليم إلى آخر تبعاً لدرجة تقدم سكان كل إقليم وكذلك تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك تبعاً لموقع الإقليم الجغرافي.

ولكن في جميع الأحوال فإن حق الدولة التي يعهد لها الوصاية يقتصر على حق الإدارة وإشراف من أجل تحقيق أهداف الوصاية، دون أي تأثير على كيان الدولة الخاص أو على بقاء سكان الإقليم محتفظين بالسيادة الخاصة بهذا الإقليم، علماً ان نظام الوصاية ليس نظاماً دائماً، فهو كالانتداب نظام مؤقت ينتهي بمجرد تحقق أهدافه، وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خالياً من النص على الصفة المؤقتة لنظام الوصاية وهو أمر كان يجب تقديره في الميثاق، وقد أثار هذا الأمر اعتراض بعض الدول أثناء مناقشة مشروع الميثاق ، وقامت من جانبها بمحاولة تطالب فيها بأن ينص صراحة على حق الجمعية العامة للأمم المتحدة في وضع حد للوصاية إذا أصبح الإقليم أهلاً للاستقلال بشؤونه ويجب على الجمعية العامة أن تغير الدولة القائمة بالإدارة إذا خالفت شروط الوصاية، وعلى أية حال فقد سار نظام الوصاية وفق الطريق المرسوم له وهو في سبيل تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها فحصول الغالبية العظمى من الأقاليم المشمولة بالوصاية على استقلالها، يجعل نظام الوصاية في طريقه إلى الزوال ويميزه عن نظام الانتداب بما حققه من نتائج إيجابية.

ثالثاً: مقومات الدولة الطبيعية

تشتمل الأسس الطبيعية للدولة على عدة عناصر هامة على رأسها الموقع والحجم والشكل، إلى جانب المناخ والتضاريس والتربة والجغرافيا الحيوية: مصادر المياه والحياة النباتية والطبيعية، وأخيراً مكونات الموارد المعدنية للدولة، وتشابك وترابط هذه العناصر معا يعطيان للإنسان حدوداً يمارس خلالها أنشطته الاقتصادية في كل منطقة على حدة، ولكن من بين هذه العناصر يبرز عنصر واحد أو أكثر لكي يعطي للإقليم صفاته الأساسية مثل تربة أوكرانيا الخصبة أو بترول دول الخليج العربي، وبرغم ذلك فإن هذه الصفات لا تظهر من تلقاء نفسها، بل لا بد من مستوى حضاري معين يسمح للناس أن يحسنوا استغلال هذه المصادر، ومثل ذلك المواقع الطبيعية للدول أو تجميع مصادر القوى والطاقة إلى آخر ذلك من الظروف التي تظهر أو لا تظهر بالارتباط بالمستوى الحضاري والتكنيكي للشعوب.

1- الموقع:

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافية السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها، وتحلل الجغرافية السياسية الموقع وأثره في الدولة من ثلاث اتجاهات هي:

أ- الموقع الفلكي. ويعني موقع مكان الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، وهو يعكس مدى ملائمة الدولة للحياة البشرية والتقدم الحضاري، إذ تتركز الدول المتقدمة في العروض المعتدلة، ولا يعنى هذا أن الحضارات نشأت أول ما نشأت في تلك العروض، ولكنها نشأت في الأقاليم المدارية وشبه المدارية حيث تتوفر السهول الفيضية والمياه، وكانت الصحراء حول هذه السهول الفيضية تعتبر بمثابة الدرع الواقي للحضارة في المناطق السهلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المناطق المعتدلة في الشمال عن طريق الاستعمار الوافد من الشمال وهيمنته على تلك الأقاليم الحضارية.

ترتب على ذلك أن رأى صموئيل هنتنغتون Huntington، أن البيئة الاستوائية محكوم عليها بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طول العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أما المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على بذل المجهود للتقدم، وبالتالي فالعناصر السوداء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي تعيش في الماضي، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل.

ب- الموقع بالنسبة لليابس والماء. ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، وهو يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها وإستراتيجيتها، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات، ومنها ما لا يطل على أي بحار أو محيطات، وتعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة.

يؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى غناها الاقتصادي، واحتكاكها الحضاري، وبالتالي قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بالنظرة العالمية ويظهر هذا في سعة أفقهم، وتفتح أذهانهم، وانطلاقهم الحضاري، ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائماً بالعالم الخارجي، وتيارات الحضارة، ومحاور التقدم، فضلاً كونها تتطلع دائماً إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما يعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات، وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في الجغرافية السياسية للدولة، فمثلاً، أدى الموقع البحري دوراً كبيراً في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة في بريطانيا، حيث قامت الثورة الصناعية في إنجلترا على المواد الخام المحلية ورأس المال الإنجليزي، لكن لا شك أن موقعها البحري ساعدها على السيطرة على مستعمرات تستورد منها المواد الغذائية والمواد الخام، كما أصبحت هذه المستعمرات سوقاً لتصريف المنتجات البريطانية، وأنشأت بريطانيا أسطولاً تجارياً يساعده في ذلك، وأسطولاً حربياً يؤمن الطريق للأسطول التجاري.

ولتوضيح أثر الموقع البحري نُقارن بين السويد والنرويج، إذ أن كليهما متجاوران في شبه جزيرة اسكنديناوه، لكن النرويج تتسم بطبيعتها الجبلية وفقرها في الموارد الزراعية، لكنها ذات ساحل بحري طويل كثير المرفأئ والموانئ الطبيعية الصالحة للملاحة، لذلك فهي دولة بحرية من الطراز الأول، ولها أسطول تجاري ضخم، وتزدهر بها حرفة صيد الأسماك، في حين أن السويد المجاورة لها تمتلك أراضي زراعية خصبة مستوية، وساحلها على بحر البلطيق متجمد فترة طويلة من السنة، لذلك فهي لم تتجه صوب البحر.

يؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة، بغض النظر عن سلاح الطيران، الذي يوجد بكل من الدول البحرية والقارية، فيلاحظ أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأسطول التجاري والحربي والغواصات، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيش البري، ومثال ذلك: دفاع بريطانيا والدفاع الروسي.

ت- الموقع بالنسبة للدول المجاورة: كلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها البعض وخاصة في الدول الجزرية، كلما أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها، حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها، وأفضل مثال على ذلك بريطانيا التي لم تغزها أي قوة منذ عهد وليم الفاتح. أما طول الحدود البرية فيعتبر عامل خطر يُهدد الدولة. ونتيجة لهذا أنشئت الدول الحاجزة بين القوات المتنازعة، مثال ذلك أفغانستان، التي كانت تفصل بين المصالح الروسية في الشمال والمصالح البريطانية في المحيط الهندي. وإذا كانت الحدود

البرية الطويلة تفصل بين دول صديقة، فيعتبر هذا ميزة، كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تنساب المواد الخام الآتية من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسافر السلع المصنوعة، ورأس المال، والخبرة من الثانية إلى الأولى عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة والتقدم الاقتصادي، ولكن قد يحدث العكس فالدول الكبيرة التي تجاور دولاً صغيرة تحاول أن تستولي عليها، مثال ذلك: ما حدث بين روسيا (الشاسعة المساحة، والكثيرة السكان، والقوية عسكرياً) ودول شرق أوروبا، إذ استولت عليها وأدخلتها في فلكها لأنها صغيرة المساحة، ومتوسطة السكان، وضعيفة عسكرياً إذا ما قورنت بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) .

2- المساحة

تتباين دول العالم من حيث المساحة، فمنها ما يشغل مساحة شاسعة مثل الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والصين، والهند. ومنها ما يشغل مساحة صغيرة مثل سويسرا، والدانمارك، لبنان. ومنها ما يمثل وحدات سياسية قزمية تشغل مساحة ضئيلة مثل دولة الفاتيكان، وتتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق Defense in Depth ، فالدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث أن تُسلم أمام جحافل الجيوش الغازية، كما حدث في بعض دول أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سلمت كل من بلجيكا، وهولندا، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا خلال فترة قصيرة عندما اجتاحتها الجيوش الألمانية، بينما استطاع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أن يصمد أمام الغزو الألماني ومن قبله غزو نابليون بفضل اتساع مساحته إذ طبق مبدأ الدفاع في العمق، الذي يقوم على تسليم الأرض لكسب الوقت Selling Space to Gain Time ، فقد اتبع الاتحاد السوفيتي السابق هذا الموقف الاخلائي عندما غزاه نابليون حتى أطال بينه وبين خطوط تموينه، وأدخله في بيئة طبيعية قاسية يجهلها مما أضطره إلى التفهق ثانياً، وقد سار الاتحاد السوفيتي على نفس السياسة مع الألمان سنة 1941، وقد فطن الألمان لهذه السياسة، ولذلك حاولوا تدمير الجيش الأحمر برجاله ومعداته عن طريق الالتفاف حوله لكنهم لم ينجحوا في ذلك. إلا أن التقدم التقني في معدات الحرب أفقد المساحة الكبيرة أهميتها العسكرية، إذ يمكن نشر الميكروبات والغازات السامة فيها قبل انسحاب الجيوش إليها.

تكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك أنه إذا هُزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه لا سيما إذ كانت كثيفة السكان. مثال ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية يستحيل عليها أن تحتل الصين الشعبية لو أنها انتصرت عليها لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك أمريكا. وتُحقق وسائل الإنذار المبكر الآن الغرض منها بفاعلية عالية، في حالة كبر مساحة الدولة، لأنها تُتيح الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

لمساحة الدولة أيضاً تأثير كبير ومباشر على قدرتها في أن تستخدم القوة في الدفاع عن نفسها، فالمساحة الكبيرة تساعد على أن تكفل للدولة وسائل الإقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس. أما الدول ذات المساحة الصغيرة فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء. مثال ذلك، هولندا التي استسلمت للألمان في مدة أربعة أيام، علماً بأن الجيش الهولندي لم يكن أقل بسالة من الجيش الألماني. وتعتمد الدولة الصغيرة إلى الأخذ بزمام المبادرة في الهجوم وذلك كي تبعد المعركة عن أراضيها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك الصراع العربي الإسرائيلي الذي تبادر فيه إسرائيل باستمرار بشن الهجوم على الدول العربية المجاورة لتنتقل المعركة إلى أراضي الدول المجاورة حتى لا تتأثر طاقاتها الإنتاجية، والخدمية، وسكانها المدنيين، ولتكسب مجالاً أرضياً أوسع يُمكنها من المناورة العسكرية. وقد حدث هذا في عدوان 1956، وعدوان 1967.

3- الشكل

كلما كانت الدولة مندمجة من حيث الشكل Shape ، كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية لها. ويعتبر الشكل الدائري أو القريب منه الشكل المثالي للدولة، فتكون كل أطراف الدولة على أبعاد متساوية تقريباً، لذا يترتب على الشكل الدائري للدولة أن يكون طول حدودها قصيراً بالنسبة لمساحتها، ومن ثم يقل عدد المواضع التي يحتمل أن تُغزى منها الدولة. كما يصبح في إمكان الدولة الدفاع عن هذه الحدود

وحمايتها. ويساعد الشكل الدائري على سرعة نقل الجيوش والمعدات إلى أي مكان في الدولة يتعرض لغزو خارجي، كما أنه يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية، التي يمكن أن تتفهم فيها إذا استدعت الظروف ذلك، وذلك لأنه يعمل على تيسير إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة في الدولة. ويساعد الشكل المثالي على انصهار سكان الدولة في بوتقة واحدة مما يؤدي إلى زيادة نمو الشعور القومي لديهم، وهو عامل حاسم في رسم سياسة الدولة، ومن أفضل الأمثلة على الشكل المثالي أو القريب منه دول أورجواي، وبولندا، والمجر، وبلجيكا.

يرتبط بشكل الدولة موقع العاصمة بالنسبة للدولة. ويعد الموقع المتوسط في جسم الدولة أفضل موقع للعاصمة، ويُعرف بالموقع المركزي Central، حيث تحتل العاصمة الوسط الهندسي للدولة، وذلك حتى يسهل الدفاع عنها من جهة، ويسهل اتصالها بمختلف أنحاء الدولة من ناحية أخرى. ومن أمثلة المواقع المثالية للعواصم الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، والقاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية، والخرطوم عاصمة السودان، وبغداد عاصمة العراق، وبرن عاصمة سويسرا، ومدريد عاصمة أسبانيا، ووارسو عاصمة بولندا.

لقد نقلت بعض الدول عواصمها من مواقع ساحلية غير متوسطة داخل الدولة، وذلك لكسب مزايا تتعلق بالشكل الجغرافي الصحيح للدولة، وهذا ما حدث في البرازيل عندما نقلت عاصمتها من ريو دي جانيرو إلى برازيليا، وفي تركيا عندما نُقلت عاصمتها من استنبول إلى أنقرة.

4- الحدود

الحدود السياسية Political Boundaries وهي بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة، ولكل دولة في الوقت الحاضر حدودها السياسية، وهي عبارة عن خطوط محددة على الخرائط السياسية، وواضحة المعالم في الطبيعة، وهذه الحدود تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية.

تمثل البحار والمحيطات أكثر الحدود الطبيعية، وهي حدود فاصلة يمكن أن تحمي الدولة من الغزو، خاصة إذ كانت لديها السيادة البحرية على حدودها، وتأتي الصحاري بعد البحار والمحيطات في الأهمية، ذلك لأنها تؤدي وظيفة الحماية كالبهار إلى حد ما. أما الجبال فتتمثل حدوداً طبيعية منيعة. وهي تؤدي دورها بوصفها حدوداً سياسية في بعض المناطق، فجبال اسكنديناوه تُشكل الحدود بين السويد والنرويج، وجبال الألب تفصل بين النمسا وإيطاليا، وجبال البرانس تمثل الحدود بين فرنسا وأسبانيا. وكذلك تقوم الأنهار في بعض الحالات بوظيفة الحدود السياسية، كما هو الحال في شط العرب الذي يفصل بين العراق وإيران، ونهر السانت لورنس الذي يمثل الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في بعض المواضع، ونهر الدانوب الذي يفصل بين رومانيا وبلغاريا، ونهر الراين الذي يفصل بين فرنسا وألمانيا. أما الحدود الاصطناعية فمنها الحدود الفلكية، التي تتفق مع دوائر العرض وخطوط الطول، مثل الحدود بين مصر وكل من ليبيا والسودان. ومنها الحدود الهندسية التي تُرسم على شكل خطوط مستقيمة ولا يراعى في تخطيطها أي ظاهرة طبيعية، مثل الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها.

5- المناخ

يعد المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، لأنه يؤثر في مجهود الإنسان وبالتالي فيما يبلغه من رقي وتقدم، وقد أثر المناخ على الأوضاع السياسية للكثير من الدول بدرجة كبيرة، إذ أن ملاءمة المناخ في جنوب أفريقيا، حيث يسود مناخ البحر المتوسط، شجع الاستعمار على أن يتخذ في هذه المنطقة شكل الاستعمار الاستيطاني، وأغرى الأوروبيين بالهجرة إلى هذا الإقليم. إما المناخ الاستوائي فلم يشجع الاستعمار الأوروبي على الاستيطان في الدول الأفريقية، التي يسود فيها مثل غانا، والكنغو، ونيجيريا، وتوجو، وداهوم، لذا كان الاستعمار في هذه الجهات استعماراً استغلالياً. ويمكن الاستدلال من التاريخ على أن المناخ كان له أثر كبير على سير العمليات الحربية. ويؤكد ذلك أن القيادة الألمانية كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من شهر سبتمبر، حتى تتجنب الأحوال، التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات الألمانية بسبب سقوط الأمطار بعد هذا التاريخ. كذلك اختار الألمان شهر أبريل لغزو النرويج، حيث يشهد هبوب العواصف، وبالتالي يمكن اتخاذها ستاراً لتغطية

الوحدات الصغيرة. وعبر الجيش المصري إلى شبه جزيرة سيناء في حرب 1973 عسراً، لتكون الشمس خلف ظهره ولا تكون في مواجهته، إضافة إلى إجراء بعض الدراسات الدقيقة لحركة الأمواج، والتيارات، والمد والجزر في قناة السويس، ودراسة حركة الرياح.

6- التضاريس

تؤثر التضاريس على القوة النسبية للدول المختلفة وعلى النواحي الإنتاجية والعسكرية فيها، وكلها عوامل تؤثر على النواحي السياسية للدولة. وتعمل التضاريس والمناخ على تحديد الإمكانيات الاقتصادية المتاحة، التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها. إذ أنه كلما ازدادت مساحة السهول، وتوافرت المياه، كلما عظم الإنتاج الزراعي، ويؤدي هذا بدوره إلى تركيز السكان وتكاثرهم، وقد تمتلك الدولة سهولاً واسعة مثل براري كندا، وسهول سيبيريا، لكن عدم مناسبة الظروف المناخية في هذه المناطق يعرقل التقدم الاقتصادي فيها، مما يؤدي إلى تضائل أهمية هذه السهول.

تعمل السهول على تيسير عملية غزو الدول التي تمتلكها، ذلك لكونها مناطق مفتوحة يسهل عبورها، في حين تمثل الجبال عامل حماية طبيعياً يقي الدولة من الاعتداءات الخارجية. وتفضل الدولة أن تولد في المناطق الجبلية، لتكون في عزلة عن غيرها، حتى تقضي فترة نموها الأولى، وعندما يشتد ساعدها وتنتقل إلى طور الشباب، ويمكنها الدفاع عن نفسها، يصبح من المناسب لها أن تنزل إلى المناطق السهلية لتتوسع فيها وتسيطر عليها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك تركيا التي ولدت في هضبة آسيا الصغرى، وبعد أن بلغت مرحلة الشباب واشتد ساعدها، نزلت إلى السهول المجاورة وكونت الإمبراطورية العثمانية، التي امتدت من ساحل البحر الأسود إلى ساحل بحر إيجة فسواحل البحر المتوسط، وتمثلت الجبال ملجأً للدول في وقت الأزمات فتحتمي بها، ومن أمثلة ذلك ما حدث للعرب في أسبانيا، إذ تمكنوا من هزيمة الأسبان في القرن الثامن، مما أدى إلى هروب بعض المسيحيين من المناطق السهلية الجنوبية ولجأوا إلى الجزء الشمالية الجبلية. وكذلك تركت العناصر الصربية سهول نهر الدانوب في الحرب العالمية الأولى ولجأت إلى الجبال حيث ولدت دولتهم.

يوجد في الوقت الحاضر عدد قليل من الدول الجبلية بما تحمله الكلمة من معنى، ومن أمثلتها نيبال، وسويسرا، وأندورا، التي توجد في موقع منعزل بجبال البرانس الواقعة بين أسبانيا وفرنسا، وسيكم، وبواتان، الواقعتان في أودية تنحصر بين سلاسل جبال الهيمالايا وتلال سوايك .

العوامل البشرية

1- العامل السكاني:

إن أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية و نقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة و هنا يجب أن نراعي العوامل الكمية و الكيفية في العامل الديمغرافي.

أ - العوامل الكمية: تتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب ، كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القدرات البشرية اللازمة لآلتها العسكرية ، كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية أما الدول ذات الكثافة العالية هي مؤمنة لحد ما من هذه الأطماع ، تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصر أساسي في عملية الإنتاج كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني ، و من جهة أخرى يشكل الضغط السكاني عاملا فعلا من عوامل النزاع الدولي بل كثيرا ما يحاول المحللون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صورته إلى الضغط الكمي للسكان.

ب - العوامل الكيفية: قد يؤثر في قيمة الكم السكاني كارتفاع نسبة الإناث بالنسبة للذكور وكذلك الحال بالنسبة لسلم الأعمار فقد يتوافق تباين نسبة الشباب الذكور من العدد الكلي للسكان مع درجات القوة الاقتصادية للدولة و كذا مع درجات القوة الإستراتيجية كذلك.

ترتبط درجة التجانس الاجتماعي لعناصر الكم البشري (أي تحقيق الوحدة الداخلية) بدرجات التجانس الاجتماعي، وكذلك بالتقدم الثقافي والاجتماعي فالسكان المثقفون والمتقدمون تكنولوجيا قادرون على تحمل مسؤوليات الدولة.

2- العامل الاقتصادي:

رفض التجاريون التمييز بين التفوق التجاري و التفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري فلأوضاع الاقتصادية المقام الأول اتجاهات السياسة الخارجية للدول و يؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول و بين الظاهرة الاقتصادية ، فالحرب هي آثار حتمي للظاهرة الاقتصادية من حيث:

أ- حروب القحط: ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة و هكذا تبدو هذه الحالة و كأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستعلاء على موارد الآخرين

ب- حروب الوفرة: أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

ت- حروب الأسواق و التسويق: هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة.

3- العوامل العسكرية، التكنولوجية والتنظيمية:

أ- العامل العسكري: ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكري على أنه المظهر الرئيسي لقوة الدولة و يرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل:

- التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة و في وسائل الاتصال وجمع المعلومات.
- القدرة على التخطيط الاستراتيجي و الذي يتفق و طبيعة مشكلة الأمن القومي التي تواجهها الدولة.
- مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي.
- مدى كفاءة التدريب و كذا مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.
- مدى القدرة على حشد طاقات الدولة و إمكانياتها بالسرعة الواجبة و في الظروف التي تضطرها لإجراء تعبئة شاملة لقواتها.

ب- العامل التكنولوجي: أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحي أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم و آخر متخلف ، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج و ساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول و طورت أساليب الزراعة و ضاعفت من مردوديتها و بصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفا الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية ، المادية و البشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة و في جمع المعلومات .كما تنعكس على العامل السكاني من حيث ترقية كيفه و كذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان و تساعد في عملية الإحصاء ، ومن ناحية أخرى أثر العامل التكنولوجي على الدبلوماسية و أضحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول و المنظمات أكثر وضوحا.

ت- العامل التنظيمي: إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة فإنه في الوقت نفسه يتوزع على مجموعة من المتغيرات مرتبط بالجوانب المعنوية للدولة:-

- العامل الإيديولوجي: هي منظومة من التصورات و الأفكار و الأوهام و المفاهيم التي تميز مجتمع ما، ولا يجوز للمحلل إغفال العنصر الإيديولوجي كعنصر تفسيري للظواهر الدولية، فالإيديولوجية هي المحرك

الرئيسي للسياسات الخارجية للدول لأنها تمثل اختلاف البيئات والأفكار والمعتقدات المؤثرة على صناعة و اتخاذ القرار.

- الروح الوطنية للدولة: الوحدة الوطنية هي تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملاً يسقط عنها أسباب التصادم المؤدي إلى الضعف، والوحدة الوطنية تتجسد أساساً في الدولة وهي الطريق المؤدي لرفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد الركائز التي تركز عليها قوة الدولة.

- الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدعائية والدبلوماسية للدولة: تتوقف كفاءة الأجهزة السياسية للدولة على الاستقرار السياسي وعلى شكل النظام السياسي كدبلوماسية الدولة التي يقع عليها عبء تجميع هذه العوامل الطبيعية والاجتماعية في كل واحد متكامل لكي تتحرك به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية وذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمني السلم والحرب.

- شخصية وسلوك رجل الدولة: هو عامل يقوم أحياناً بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة وشخصية القادة السياسيين، والمسؤولين، كما يؤثر أيضاً في قوة الدولة حيث نجد أن التغيير في أنماط القيادات السياسية الحاكمة ينتج في أغلب الأحيان تغييرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة وفي بعض الحالات يكون نفوذ القائد السياسي وتأثيره على السياسة الخارجية مطلقاً.

- الحكم الرشيد **Governance**: يعد من أحدث المفاهيم التي باتت تعبيراً عن "ما بعد الحداثة" في الفكر السياسي، والتي تراكمت مع أفكار "الموجة الثالثة" لـ"سامويل هنتغتون"، ونهاية التاريخ لـ"فرانسيس فوكوياما"، والتصورات الأميركية لدول العالم الثالث كأطر لمشاريع الإصلاح، والشرق الأوسط الكبير.

الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الحكم الرشيد هو عملية نزع "القداسة" عن السلطة ونقلها للمجتمع والافراد، وهو مفهوم حديث النشأة، برز منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وهو يعكس اساسيات الإصلاح والكفاية الإدارية في قيادة الدولة للمجتمع بسيادة القانون، ويسعى المجتمع من خلاله، في المقابل، الى مزيد من المشاركة وتفعيل نفسه مدنياً، وما زال المفهوم غير متفق على تعريفه، وهو مبرر استخدامنا للفظ الأجنبي في العنوان، ويواجه مشكلة في ترجمته، فيترجم أحياناً الى "الحاكمية"، كما تفعل الأمم المتحدة في وثائقها، إلا أن مفهوم الحاكمية ارتبط بمفهوم "الحاكمية لله" وهذا يعني انه محمل بصيغة ايديولوجية ولا يعبر عن مفهوم **governance** ويترجم أيضاً الى مفهوم "الحكم" الذي ينطوي على قدر عال من التجريد الذي قد لا يصلح ترجمة للمفهوم"، لذا قد يكون تعبير "الحكم الرشيد" الأنسب لترجمة المفهوم.

وباعتبار هذا المفهوم حديث النشأة وأحد إفرزات العولمة بحيث يفترض أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي في العملية السياسية، فإنه يدل على تحفيز الدولة للمجتمع المدني، بشكل يدعو الى العودة الى "ضوابط مجتمعية أخلاقية" لطرفي الوجود السياسي "الحاكم والمحكوم"، بشكل يزيد من فاعلية المجتمع المدني وتأثيرها في السياسات العامة للدولة،

بذات الوقت فإن المفهوم يفترض أن السلطة لم تعد تتفاعل مع أفراد محكومين فحسب بل شبكة مدنية ممثلة بقطاعات حديثة مثل الأحزاب، ومنظمات غير حكومية، ونقابات وغيرها، الأمر الذي يستدعي تأسيس ثقافة مدنية حقيقية لدى أفراد المجتمع، والاهتمام بالتنشئة السياسية في هذا السياق.

والمفهوم بذات الوقت يعبر أيضاً عن تغير العلاقة بين السلطة والقطاع الخاص بالتأثير المتبادل باعتماد المهارة والكفاءة الإدارية معايير أساسية تحكم إدارة القطاع العام، وتوجيه هذا القطاع نحو مشاريع ربحية تعبر عنها التخصصية، فيكون القطاع الخاص جزءاً من إدارة الدولة.

مما سبق وبحكم أن مفهوم الـ **Governance** يشير الى تفعيل المجتمع المدني وتكافله لصالح الحكم الرشيد والعقلاني، وترشيدهم للظاهرة السياسية، أي علاقة الحاكم بالمحكوم، فإنه مفهوم يشير الى مثال يحتذى، ويصبو المجتمع اليه كميكانكية لحركة تلك العلاقة (الحاكم والمحكوم)، وتضبطها.

وعلى ذلك فإن إسقاطه كمفهوم وعملية مجردين، أو كوصفة علاجية لأزمات غياب الديمقراطية، والترهل الإداري، والفساد، قد لا يؤدي الدور المرتجى منه إن لم تقس، وبدقة "سوسيومترية" (القياس الاجتماعي)، ثلاثة اعتبارات أساسية بغية تبيئة (أي خلق البيئة الموائمة) هذا المفهوم:-

الاول: حداثة المجتمعات وأستناد علاقاتها، وتعبير تكويناتها عن ذاتها ومصالحها بمعايير مهارية، وانجازية عوضاً عن المعايير الأولية مثل: الطائفة، أو العرق، أو القبيلة... الخ.

الثاني: قياس حاجة القطاع العام الحقيقية لمزجه بآليات القطاع الخاص كي لا تحال إلى مجرد تحولات شكلية أو منبع للإثراء غير المشروع.

الثالث: قياس رغبة السلطة الحقيقة بإشراك فواعل المجتمع الرئيسية في آليات الحكم، كي لا يكون إشراك المجتمع بالعملية السياسية مجرد شعار يستخدم للتزويق وتماشياً ومتطلبات العصر.

ان عدم القياس الحقيقي، وفق هذه الاعتبارات الثلاثة، للمجتمع والسلطة سيفضي إلى شكل مشوه وإن كان بثوب جميل.